ISSN-P: 2807-5987

الطلبات العارضة في نظام المرافعات الشرعية السعودي

إعداد الباحث

مهند بن عبد الله عساف العواجي

ISSN-E: 26632806

ISSN-P: 2807-5987

Contents

الملخص ٤
المقدمة ٥
مشكلة الدراسة ٥
فرضيات الدراسة: – ٦
أهداف الدراسة ٦
أهمية الدراسة ٦
حدود الدراسة ٦
مصطلحات الدراسة ٧
الأطار النظري ٨
المبحث الأول: – مفهوم الطلبات العارضة وحكمها ٨
المطلب الأول: – مفهوم الطلبات العارضة ٨
المطلب الثاني: – الفرق بين الطلب الأصلي والطلب العارض ٨
المبحث الثاني: – أقسام الطلبات العارضة ١٠
المطلب الأول: – أقسام الطلبات من جهة الطالب ١٠
المطلب الثاني: – أقسام الطلبات من حيث أصلية وعارضة وتبعية ١٠
المطلب الثالث: – تقسيم الطلبات من حيث كونها موضوعية أو وقتية أو إجرائية. ١١
المبحث الثالث: – قواعد وإجراءات تقديم الطلبات العارضة ١٢
المطلب الأول: – ممن يتم تقديم الدعوى ١٢
المطلب الثاني: – طريقة تقديم الطلبات العارضة ١٢
المطلب الثالث: – موعد تقديم الطلبات العارضة ١٢
المطلب الرابع: – شروط قبول الطلبات العارضة ١٣
المبحث الرابع: – آثار الطلبات العارضة ١٤

ISSN-E: 26632806

ISSN-P: 2807-5987

المطلب الأول: – الآثار المترتبة على تقديم الطلبات العارضة للخصوم ١٤

المطلب الثاني: – الآثار المترتبة على تقديم الطلبات العارضة للمحكمة ١٤

الدراسات السابقة ١٥

منهجية البحث ١٦

الخاتمة ١٧

النتائج ١٨

التوصيات ١٨

المراجع ١٩

ISSN-E: 26632806

ISSN-P: 2807-5987

الملخص

مهمة القضاء هو الفصل بن المتنازعين والعمل على إرجاه الحقوق وإيصالها لأهلها ولقد قامت المملكة العربية السعودية منذ إنشائها على تنظيم القضاء ووضع القوانين والأنظمة التي تنظم القضاء وإجراءاته ولهذا أصدرت نظام المرافعات الشرعي السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) بتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢ هجرياً ، والذى بصدوره نظمت العديد من إجراءات إقامة الدعوى وإبلاغها والمرافعات وسير الجلسات وأنه خلال المرافعة يجوز للمدعى تقديم الطلبات العارضة ولهذا تهدف الدراسة الى معرفة مفهوم الطلبات العارضة و بيان أقسام الطلبات العارضة و بيان قواعد وإجراءات تقديم الطلبات العارضة و تحديد الآثار المترتبة على تقديم الطلبات العارضة، ولقد اختارت الدراسي المنهج الوصفي التحليلي لتحليل المواد القانونية لنظام المرافعات الشرعي السعودي وقسمت الدراسة الى ثلاث مباحث مختلفة.

مصطلحات البحث: – الطلبات، العارضة، نظام، المرافعات، الشرعي، السعودي، رفع، الدعوى، دفع

ISSN-E: 26632806

ISSN-P: 2807-5987

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آلة وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فقد خلق الله البشر وكرمهم و جعلهم يسيرون في الأرض بحرية ويتعاملون فيما بينهم، وينشئ بطبيعة البشر خلال هذه المعاملات والاختلاط ببعضهم الخلافات والنزاعات، ولم تترك الشريعة الإسلامية هذه الخلافات تستمر، بل جعلت لها مرجعاً وهو القضاء الذي عنيت به الشريعة الإسلامية وكذلك الانظمة الوضعية لأهميتها في فض النزاعات وإرجاع الحقوق لأهلها، وإن مجرد وجود قاضي يستمع للخصوم ويحكم بينهم ينتج عنه وجود تقديم طلبات جديد للقاضي من قبل المدعي أو المدعى عليه وهي ما يسمى بالطلبات العارضة، والتي نص عليها نظام المرافعات الشرعية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) بتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢ هجرياً ،و. في مادته الثامنة والسبعين، والتي سيتطرق لها هذا البحث في بيان مفهومها وحكمها وأقسامها سواءً للمدعي أو المدعى عليها، وكذلك طرق تقديمها ومدتها والآثار المترتبة عليها، وأتقدم بالشكر الجزيل لفضيلة المستشار الاستاذ الدكتور فؤاد عبدالمنعم على المعلومات الثرية والإجابة على التساؤلات في مادة المرافعات الشرعية وشرحها شرحاً وافياً.

مشكلة الدراسة

إن الأنظمة المعمول بها بالمملكة العربية السعودية أو غيرها تلحق بها لائحة تنفيذية أو لائحة تنظيمية أو حتى مذكرة تفسيره، وذلك لكون بعض النصوص تحتاج إلى مزيد من الايضاح والتفصيل في حالات النص وقيوده، إلا أن ذلك لا يكفي بل لا بد من البحث في بعض النصوص من تفصيل فيها وهي مشكلة الدراسة فيما يتعلق بالطلبات العارضة من عدم التفصيل والتقييد فيها والحاجة إلى بيانها بدراسة مستقلة ولهذا فإن إشكالية الدراسة تدور حول السؤال الرئيسي التالي: –

ما هي الطلبات العارضة طبقاً لنظام المرافعات الشرعية السعودي؟

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية: –

١. ما المقصود بالطلبات العارضة؟
٢. ما هي أقسام الطلبات العارضة؟
٣. ما هي القواعد والإجراءات التي يتم اتخاذها عند تقديم الطلبات العارضة؟
٤. ما هي الآثار التي تترتب على الطلبات العارضة؟

ISSN-E: 26632806

فرضيات الدراسة: –

١. يوجد دلالة واضحة أن الطلبات العارضة الأصلية تختلف بحيث من يقوم برفعها المدعى أو المدعى عليه.
٢. يوجد دلالة واضحة أن الطلبات العارضة تختلف بحسب أقسامها من حيث أنواع الطلبات الى طلبات المدعى والمدعى عليه.
٣. يوجد دلالة واضحة أن طلبات المدعى هي طلبات أصلية وطلبات عارضة وطلبات تبعية.

أهداف الدراسة

- تهدف الدراسة الى: –
- بيان مفهوم الطلبات العارضة.
- معرفة أقسام الطلبات العارضة.
- بيان القواعد والإجراءات الخاصة بتقديم الطلبات العارضة.
- تحديد الآثار التي تترتب على تقديم الطلبات العارضة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من حيث بيان مفهوم مرحلة من مراحل سير الدعوى والتي يترتب عليها تعديل سير الخصومة للمدعي أو المدعى عليه، وكذلك ايضاً في تزويد العاملين بالسلطة القضائية بمادة علمية تفيد في سير الدعوى، وكذلك ايضاً بيان الآثار المترتبة على تقديم الطلبات العارضة، بالإضافة إلى اختصار الوقت في اختزال الطلبات العارضة بالطلب الأصلي وعدم اطالة سير الدعوى وعدم إنشاء دعوى جديدة.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية

تنحصر الدراسة من الناحية الموضوعية في مفهوم الطلبات العارضة، وأقسامها، وإجراءات تقديمها، والآثار المترتبة على تقديمها في نظام المرافعات الشرعية السعودي

الحدود الزمنية

تبدأ المدة الزمنية للدراسة منذ صدور نظام المرافعات الشرعي السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) بتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢ هجرياً حتى الأن.

الحدود المكانية

تدور الدراسة في المملكة العربية السعودية ودراسة الطلبات العرضة بها

ISSN-P: 2807-5987

مصطلحات الدراسة

١. الطلبات العارضة

التعريف اللغوي

يعرف الطلب لغوياً بانه جمع طلب وهو ما يطلب من الغير، وتعرف العارضة بانها يقال عرضت الشيء أي أظهرته وأبرزته. (الفيومي ،١٩٨٧)

التعريف الاصطلاحي

تعرف الطلبات العارضة في الاصطلاح بانها كل طلب يحصل بعد السير في الخصومة مما يبديه أحد الطرفين أو غيرهما إدخالاً أو تداخلاً أثناء نظر الدعوى وله ارتباط بالدعوى الأصلية. (معجم القانون، ١٩٩٠م)

نظام المرافعات الشرعي السعودي

التعريف اللغوي

هو الخيط الذي ينظم به اللؤلؤ، يقال نظام الامر أي عمادة وقوامة، وتعرف المرافعة في اللغة هي جمع مرافعة وهي بمعنى التحاكم، يقال ترافعا إلى القاضي بمعنى تحاكما إليه وتعرف الشرعية في اللغة بانها شرع الشيء بمعنى اعلاه وأظهره، والتشريع بمعنى سن القوانين، والشريعة ما شرعة الله لعبادة من العقائد والعبادات، فهي ترد بمعنى الطريقة. (الفيومي ،١٩٨٧)

التعريف الاصطلاحي

يعرف نظام المرافعات الشرعي السعودي بانه عبارة عن مجموعة القواعد التي تبين التنظيم القضائي للدولة وتحدد اختصاص المحاكم، والتي تنظم الإجراءات والمواعيد الواجبة الإتباع في التقاضي والمحكمة والفصل في الخصومات وتنفيذ الأحكام. (جميعي، ١٩٧٤م)

ISSN-E: 26632806

ISSN-P: 2807-5987

الأطار النظري

المبحث الأول: – مفهوم الطلبات العارضة وحكمها

بعرف الطلب بانه الوسيلة الإجرائية الذي يتم بواسطتها طرح الادعاء أما القضاء وأن هذا التعريف بانه الوسيلة الإجرائية والتي يتم بموجبها تقديم الادعاء أمام القضاء وسواء كان الادعاء قدم في صحيفة افتتاح الدعوى أو قدم بصفة عارضة، ويقوم الباحث بشرح مفهوم الطلبات العارضة في هذا المبحث بحيث يبين مفهوم الطلبات العارضة في المطلب الأول والفرق بين الطلب الأصلي والطلب العارض في المطلب الثاني.

المطلب الأول: – مفهوم الطلبات العارضة

عرف نظام المرافعات الشرعية السعودي بأنه ما ينص عليه المدعي في صحيفة دعواه، وعرف مجمع اللغة "الطلب الذي يبتدئ به المدعي " ويعرف الطلب العارض بانه الطلب الذي يقدم من المدعي أو المدعى عليه أو الغير أثناء سير الدعوى، وعرفته اللائحة بانه كل طلب يحصل بعد السير في الخصومة مما يبديه أحد الطرفين أو غيرهما إدخالاً أو تداخلاً أثناء نظر الدعوى وله ارتباط بالدعوى الاصلية.

المطلب الثاني: – الفرق بين الطلب الأصلي والطلب العارض

تختلف الطلبات الأصلية عن الطلبات العارضة في العديد من النواحي: –(عمر ،١٩٩٧م)

١. أن الطلب الاصلي هو الذي تنشأ عنه قضية أو خصومة لم تكن موجودة والذي تبدأ به الخصومة، بخلاف الطلبات العارضة التي تكون أثناء سير الدعوى وقبل قفل باب المرافعة.
٢. أن الطلب الاصلي يرفع من المدعي، بخلاف الطلب العارض فقد يكون من المدعي أو المدعى عليه أو الغير.
٣. أن الطلب الاصلي يرفع إلى المحكمة من المدعي بصحيفة تودع لدى المحكمة، بخلاف الطلب العارض فإنه يقدم بصحيفة تبلغ للخصوم قبل يوم الجلسة أو بطلب شافهه في الجلسة بحضور الخصوم.
٤. أن الطلب الاصلي يحق للمدعي إبداء ما يشاء من طلبات في صحيفة دعواه، بخلاف الطلب العارض فليس للخصوم تقديم ما يشاؤون من طلبات إلا وفق ما حدده المنظم.
٥. أن الطلب الاصلي يرفع إلى المحكمة المختصة، بخلاف الطلب العارض فإنه إذا قدم للمحكمة العامة وهو ليس من اختصاصها مع اتصاله بالدعوى الاصلية فعليها النظر والفصل فيه بخلاف المحكمة الجزائية فليس لها النظر أي طلب عارض لا يدخل في اختصاصها.
٦. أن المحكمة تحكم في موضوع الطلبات العارضة مع الدعوى الاصلية كلما أمكن ذلك، وإلا فللمحكمة أن تحكم بالطلب الاصلي وتبقي الطلب العارض إلى حين استكمال تحقيقه.

ISSN-E: 26632806

ISSN-P: 2807-5987

بعد مصطلح الطلبات العارضة هو إحدى المصطلحات الحديثة والتي وردت في نظام المرافعات الشرعي السعودي وإنه من الإجراءات المستجدة في نظام المرافعات الشرعي ولكن هذا ليس المقصود به إنها لم تكن موجودة قبل صدور النظام في جميع القضايا وعند جميع القضاة وفى كل المحاكم، ووردت مصطلحها في اجتهادات القضاة وآراء الفقهاء وهذا لأن فقهاء الإسلام جازوا تقديم الطلبات العارضة من المدعى عليه ولكن استعملوا مصطلح "دفع الدعوى ودفع الخصومة " ولم يستعملوا مصطلح الطلبات العارضة. (هاشم ،١٩٩٩م)

ISSN-E: 26632806

ISSN-P: 2807-5987

المبحث الثاني: – أقسام الطلبات العارضة

المطلب الأول: – أقسام الطلبات من جهة الطالب

تَنقسِم الطلبات أقسامًا مِن جهة الطالب، ومن جهة الطلب نفسه أصليًّا أو عارضًا أو تبعيًّا، ومن جهة كونها موضوعية أو وقتية أو إجرائية، وبيان أنواع الطلبات من جهة الطالب حيث تنقسم كالتالي: –(أل خنين، ٢٠١٤م)

١. طلبات المدعي:

وهو قول يُحدِّد به الطالب مُبتغاه من الدعوى.

٢. طلبات المدعى عليه:

وهو قول يُحدِّد به المدعى عليه مُبتغاه في إجابته على الدعوى من ردِّها، أو مقابلتها بطلب أو ما يدفع طلب المدعي كله أو بعضِه.

المطلب الثاني: – أقسام الطلبات من حيث أصلية وعارضة وتبعية

تتنوع الطلبات كالتالي: –(العويني ،١٤٢٧ هجرياً)

١. الطلبات الأصلية:

وهي الطلبات التي يُقرِّرها المدعي أو المدعى عليه في ابتداء المرافعة مما ورد في الطلبات التي افتُتحت بها الدعوى، وفي الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذية من المادة التاسعة والسبعين: أن "الطلب الأصلي: هو ما ينصُّ عليه المدعي في صحيفة دعواه."

٢. الطلبات العارضة:

وهي الطلبات التي تطرأ للمدعي أو المدعى عليه بعد قيام الدعوى والسير فيها – مما لم يرد في الطلبات التي افتُتحت بها الدعوى أو صحيفتها – وقبل قفل باب المرافعة من زيادة في الطلب أو نقص، أو تغيير سبب أو إضافته، أو دخول طرف في الخصومة، ونحو هذه من الطلبات. (كامل، ١٩٨٩م)

٣. الطلبات التبعية

وهي الطلبات التي تتبع الطلب الأصليَّ، ولا تَنفرِد عنه، كمَن يُطالب بردِّ الزائد من الأجرة تبعًا لطلبه تخفيض الأجرة، والطلب التبعي لا يُقضى فيه إلا إذا قُضِي في الطلب الأصلي، بخلاف الطلب العارض، فإنه إذا لم يُمكِن الحكم فيه مع الدعوى الأصلية، استَبْقَتْه المحكمة للحكم فيه بعد تحقُّقه – كما في المادة الحادية والثمانين. (كامل، ١٩٨٩).

ISSN-E: 26632806

ISSN-P: 2807-5987

المطلب الثالث: – تقسيم الطلبات من حيث كونها موضوعية أو وقتية أو إجرائية.

تتنوع تلك الطلبات كالتالي: – (الناهي ،١٩٨٨)

١. الطلب الموضوعي:

وهو الذي يتعلَّق بموضوع الحق في الدعوى من إنشائه أو تعديله أو إلغائه ونحو ذلك.

٢. الطلب المؤقَّت:

وهو الطلب الطارئ الذي يعالج أمرًا يتعلق بالدعوى بصفة مؤقتة حتى الحكم في أصل النزاع؛ كطلب النفقة المؤقتة أثناء دعوى طلب قسمة المال، وغالب ما يَرِد في القضاء المستعجل مِن هذا القبيل.

٣. الطلب الإجرائي:

وهو ما يتعلق بسَير الدعوى، كإبلاغ الخصوم بموعد الجلسة وطلب تأجيلها، ونحو ذلك.

ISSN-E: 26632806

ISSN-P: 2807-5987

المبحث الثالث: – قواعد وإجراءات تقديم الطلبات العارضة

المطلب الأول: – ممن يتم تقديم الدعوى

تقدم الطلبات العارضة إما من المدعي أو المدعى عليه أو من الغير، وتكون كالتالي: – (جميعي ،١٩٧٣)

- فعند تقديمها من المدعي تسمى بـ (الطلبات الاضافية).
- وعند تقديمها من المدعى عليه تسمى بـ (الطلبات المقابلة).
- وعند تقديمها من الغير تسمى بـ (التدخل أو الادخال).

المطلب الثاني: – طريقة تقديم الطلبات العارضة

نصت المادة (٧٨) من نظام المرافعات الشرعية السعودي على طريقة تقديم الطلبات العارضة بـ " تقدم الطلبات العارضة من المدعي أو المدعي عليه بصحيفة تبلغ للخصوم قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاهه في الجلسة في حضور الخصوم ويثبت في محضر "، فباستقراء المادة يتضح أن هناك طريقتان لتقديم الطلبات العارضة وهي:

- ترفع في صحيفة الدعوى قبل يوم المرافعة بيوم واحد.
- ترفع شفاهه في الجلسة بشرط حضور الخصوم.

المطلب الثالث: – موعد تقديم الطلبات العارضة

نصت المادة (٧٨) من نظام المرافعات الشرعية السعودي على موعد تقديم الطلبات العارضة بـ " لا تقبل الطلبات العارضة بعد إقفال باب المرافعة"، فيتضح من خلال النص السابق انه يبتدئ موعد الطلبات العارضة من حين تقديمها إلى المحكمة جائز في كل وقت لكل من الخصوم قبل قفل باب المرافعة على أي حال تكون عليها الدعوى، وينتهي الموعد بقفل باب المرافعة، ويستثنى من ذلك ثلاثة حالات: – (إبراهيم ،١٩٨٣)

- إذا اعيد النظر في القضية بملحوظة من قبل مجلس القضاء الاعلى.
- إذا اعيد النظر في القضية بملحوظة من محكمة الاستئناف.
- إذا فتح القاضي باب المرافعة بنفسه بعد اطلاعه على ما يستدعي ذلك من لوائح المعارضة

ISSN-E: 26632806

ISSN-P: 2807-5987

المطلب الرابع: – شروط قبول الطلبات العارضة

يشترط لصحة تقديم الطلبات العارضة الشروط التالية: –

١. المصلحة.

فقد نصت المادة الرابعة من نظام المرافعات الشرعية السعودي " لا يقبل أي طلب أو دفع لا تكون المصلحة لصاحبة فيه مصلحة قائمة مشروعة ومع ذلك تكفي المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محدق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند لنزاع فيه. (والى ،١٩٩٣)

٢. الصفة.

أي أن تكون الدعوى مرفوعة باسم صاحب الحق المعتدى علية المطلوب حمياته.

٣. الاهلية.

وذلك لان الدعوى عبارة عن تصرف يترتب عليه نتائج وأحكام شرعية فلابد ان يكون المدعي والمدعى علية اهلاً للقيام بالتصرفات الشرعية.

٤. الارتباط.

بمعنى أن تكون الطلبات العارضة مرتبطة بالدعوى الاصلية في الموضوع أو السبب.

٥. ان تكون قبل قفل باب المرافعة.

ISSN-E: 26632806

ISSN-P: 2807-5987

المبحث الرابع: – آثار الطلبات العارضة

تنقسم الآثار المترتبة على تقديم الطلبات العارضة لقسمين، قسم يتعلق بالخصوم، وقسم يتعلق بالمحكمة كالتالي: – (الحبيب، ٢٠٠٨)

المطلب الأول: – الآثار المترتبة على تقديم الطلبات العارضة للخصوم

وتتمثل في تغير الصفات الإجرائية لهم فحينما يقدم المدعى عليه طلب عارضاً فيتحول المدعي الأصلي إلى مدعى عليه، وكذلك لو طلب المدعى عليه إدخال شخص آخر في الدعوى فإن المدعى عليه يصبح مدعي والشخص المدخل مدعى عليه، وكذلك ايضاً قد يتحول المدعي والمدعى عليه كلاهما إلى مدعى عليه في تدخل شخص آخر في الدعوى وهي ما يسمى بدعوى التدخل الاختصامي أو الهجومي، فالأثر يحدث في حال إدخال أو تدخل شخص في الدعوى، وقد ذكر شراح القانون المصري بعض من الآثار وهي: (الحبيب، ٢٠٠٨)

١. قطع مدة التقادم السارية لمصلحة المدعى علية.
٢. توارث بعض الحقوق.
٣. سريان الفوائد التأخيرية.
٤. رد غير المستحق والثمرات.
٥. أنه يقوم مقام الإعذار.

المطلب الثاني: – الآثار المترتبة على تقديم الطلبات العارضة للمحكمة

لا تقتصر الآثار المترتبة على تقديم الطلبات العارضة للمتخاصمين بل يتعدى ذلك ايضاً إلى المحكمة في عدة نقاط كالتالي: –

١. يلزم القاضي في المحكمة بالفصل في هذا الطلب العارض المقدم من الخصوم.
٢. أن المحكمة المقدم لها الطلب العارض تنتزع الاختصاص من سائر المحاكم في نظر الدعوى، فلو قدم الطلب مرة أخرى إلى محكمة مختصة فلا يجوز لها النظر فيها ولو كانت مختصة بالفصل فيه بالأصل لأن ذلك لا يخرج عن أمرين:
   - ن يتطابق الحكمان من كلا المحكمتين وبالتالي يكون حكماً مكرراً لا فائدة منة.
   - أن يتناقض الحكمان وفي هذا تقليل من شأن القضاء.

ISSN-E: 26632806

ISSN-P: 2807-5987

الدراسات السابقة

خلال البحث عن الدراسات السابقة حول موضوع الطلبات العارضة لم يعثر الباحث على من تطرق لهذا الموضوع بشكل مستقل ومفصل سوى دراسة واحده فقط، والتي أشار فيها كاتبها إلى عدم وجود دراسات مستقلة ايضاً في هذا الموضوع، وأن الدراسات التي قام بعرضها إنما تطرق لبعض الأجزاء من البحث، وحيث إن هذه الدراسة مختصرة فقد رأى البحث الاقتصار على الدراسة الوثيقة الصلة بالموضوع لكي لا يطول البحث، وسنقوم بعرض تلك الدراسة فقط.

دراسة بعنوان "الطلبات العارضة في نظام المرافعات الشرعية السعودي (دراسة تأصيلية تطبيقية مقارنة " للباحث محمد بن عبدالرحمن العويني .

تهدف الدراسة الى: –

- التعريف بالطلب العارض والتفريق بينه وبين الطلب الاصلي.
- بيان الحالات التي يقدم فيها الخصوم والغير طلبات عارضة.
- ايضاح قواعد تقديم الطلبات العارضة.
- بيان الآثار المترتبة على تقديم الطلبات العارضة.
- ربط الدراسة النظرية بالواقع العملي.

توصلت الدراسة الى النتائج التالية: –

- أن الطلب العارض هو الذي يقدم من المدعي أو المدعى عليه أو الغير أثناء سير الدعوى.
- أن الطلبات العارضة لا تقتصر على المدعي أو المدعى عليه بل تشمل غيرهما.
- أن للطلبات العارضة فائدة في وحدة الخصوم، وعدم الاعتراض على الخصوم، واختصار الوقت.
- أن الطلبات العارضة يمكن تأصلها بأنها من المصالح المرسلة.

أوجه التشابه والاختلاف بين تلك الدراسة ودراستي: –

أوجه التشابه

- التطرق لمفهوم الطلبات العارضة.
- التطرق لأقسام الطلبات العارضة.
- التطرق لقواعد وإجراءات تقديم الطلبات العارضة.
- التطرق للآثار المترتبة على تقديم الطلبات العارضة.

أوجه الاختلاف

أن دراسة الباحث تطرقت للجانب التطبيقي والمقارن مع قانون المرافعات المصري، بينما تقتصر هذه الدراسة على الجانب التأصيلي فقط دون التطرق للمقارنة والتطبيق، كما أن دراسة الباحث كانت مفصلة وموسعة بحكم كونها رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير بينما هذه الدراسة من ضمن متطلبات مادة المرافعات الشرعية .

ISSN-E: 26632806

ISSN-P: 2807-5987

منهجية البحث

سوف تتبع الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، وهو المنهج الذي يعمل على تحليل القواعد والأنظمة القانونية والمنهج الوصفي لأجل شرح وتوضيح الطلبات العارضة طبقاً لنظام المرافعات الشرعي السعودي، فضلاً أن هذا المنهج يساعدنا على الإجابة على كل أسئلة الدراسة وبصفة خاصة السؤال الرئيسي للدراسة وبالتالي سوف تعتمد الدراسة على منهجين وهم:

- المنهج التحليلي: من خلال تحليل نظام المرافعات الشرعي السعودي والاستشهاد بنصوصه القانونية لأجل بيان موضوع الطلبات العارضة وأقسامها بشكل مفصل.
- المنهج الوصفي: منهج يقوم علي وصف أنواع الطلبات العارضة والقواعد والإجراءات التي يتم بها تقديم الطلبات العارضة.

ISSN-E: 26632806

الخاتمة

في خلال البحث ناقش الباحث الطلبات العارضة طبقا لنظام المرافعات الشرعي السعودي حيث وضح الباحث مفهوم الطلبات العارضة وبيان حكمها في المبحث الأول ثم وضح أقسام الطلبات العارضة من حيث جهة الطالب، وبيان أنواع الطلبات العارضة وفى المبحث الثالث وضح قواعد وإجراءات تقديم الطلبات العارضة.

ISSN-P: 2807-5987

النتائج

- أن الطلب العارض لا يقتصر على المدعي أو المدعى علية بل يشمل الغير.
- أن الطلب العارض يختلف عن الطلب الاصلي في عدة نواحي.
- أن آثار الطلب العارض لا يقتصر على الخصوم بل يتعدى ذلك ايضاً إلى المحكمة.
- أن هناك شروط لتقديم الطلب العارض سواءً من حيث الأشخاص أو الجهة المقدم إليها أو مدة التقديم

التوصيات

وصت الدراسة بالآتي: –

- أن تتبنى وزارة العدل شرح مفصل لنظام المرافعات الشرعية وبخاصة الطلبات العارضة.
- أن تشكل لجنة لدراسات الموضوعات الجديدة للطلبات العارضة وإصدار مدونة تحوي على أمثلة واقعية من المحاكم للطلبات العارضة.
- أن تشكل لجنة لتدريب المحامين والخصوم على موضوع الطلبات العارضة قبل تقديمها إلى المحكمة لاختصار الوقت والجهد.

ISSN-E: 26632806

المراجع

- الفيومي، أحمد، (١٩٨٧)، المصباح المنير، بيروت، لبنان مكتبة لبنان.
- مجمع اللغة العربية، (١٩٩٩م)، معجم القانون، القاهرة.
- جميعي، عبد الباسط (١٩٧٤م)، مبادئ المرافعات في قانون المرافعات الجديد، دار الفكر العربي، القاهرة.
- عمر نبيل إسماعيل عمر (١٩٩٧م)، قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
- آل خنين، عبد الله بن محمد، (٢٠١٤م) طرق تقديم الطلبات العارضة وشروط قبولها، بحث منشور على موقعه الالكتروني.
- هاشم، محمود محمد (١٩٩٩م)، جامعة الملك سعود، إجراءات التقاضي والتنفيذ، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- العويني، محمد بن عبد الرحمن (١٤٢٧ هجرياً)، الطلبات العارضة في نظام المرافعات الشرعية السعودي "دراسة تأصيلية مقارنة"، رسالة ماجستير، تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، قسم العدالة الجنائية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.
- كامل، محمد نصر الدين، (١٩٨٩) الدعوى وإجراءاتها في القضاء لعادى والإداري، عالم الكتب، القاهرة
- الناهي، صلاح الدين عبد اللطيف (١٩٨٨م)، النظرية العامة في الدعوى في المرافعات والأصول المدنية، دار الجيل بيروت، ط١.
- إبراهيم، محمد محمود (١٩٨٣) الوجيز في المرافعات مركزاً على قضاء المقدار الفكر العربي، القاهرة.
- والى، فتحي (١٩٩٣)، الوسيط في قانون المرافعات المدني، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة.
- الحبيب، خالد (٢٠٠٨)، الطلبات العارضة في قانون المسطرة المدنية المغربي، منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، سلسلة دراسات وابحاث، العدد ٤، المغرب.

ISSN-P: 2807-5987

Abstract

The task of the judiciary is to separate the disputants and work to bring rights to their people. Since its establishment, the Kingdom of Saudi Arabia has organized the judiciary and put in place laws and regulations that organize the judiciary and its procedures. For this reason, it issued the Saudi legal pleading system issued by Royal Decree No. (M/1) dated 22/1/1435 Hijri, whose issuance organized many of the procedures for filing and reporting the case, pleadings, and the course of the sessions, and that during the pleading, the plaintiff may submit interlocutory requests. This study aims to know the concept of interlocutory requests and a statement of the sections of interlocutory requests and a statement of the rules and procedures for submitting interlocutory requests and determining the effects of the presentation of interlocutory requests The study chose the descriptive-analytical approach to analyze the legal materials of the Saudi legal system of pleadings, and the study was divided into three different sections.

Search Terms: - Requests, Petition, System, Pleadings, Sharia, Saudi, Filing, Lawsuit, Payment

ISSN-E: 26632806